ضاربة في التاريخ تعود إلى عقود مديدة من الدبلوماسية الناجحة

العلاقات الكويتية – التركية محطات بارزة من التعاون والتطور السياسي والاقتصادي والسياحي

العلاقات الكويتية – التركية شهدت تواصلا مستمرا على مستوى القادة والشعوب

■ لحظة التطور كانت في الموقف المشرف للقيادة التركية التي نددت بالغزو منذ ساعاته الأولى

انقرة – «كونا»: مرت العلاقات الكويتية التركية منذ نشاتها قبل حوالي 44 سنة بمحطات بارزة من التطور كان من ابرزها خلال عقد التسعينات من القرن الماضي الذي دشن مرحلة جديدة من التعاون بين البلدين في مجالات سياسية واقتصادية وسياحية.

وتعود هذه العلاقات الضاربة في التاريخ الى عقود مديدة لكنها لم تتوج رسميا الا في عام 1969 حين وقع البلدان على اتفاقية اقامة العلاقات الدبلوماسية وتبادل افتتاح السفارات في عام 1970.

وظلت العلاقات على وتيرة واحدة طوال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي من دون ان تتطور كما كان مأمولا لها الا عبر بعض الاتفاقيات والبروتوكولات التي وقعها البلدان وعددها ست اتفاقيات الى جانب زيارات متبادلة لعدد من المسؤولين من كلا الطرفين.

وتركزت هذه الاتفاقيات على النقل البري للبضائع والمسافرين في عام 1970 واتفاق ثقافي في عام 1975 وآخر للتعاون في الخدمات الجوية بين البلدين في عام 1977 بالاضافة الى اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني والصناعي في عام 1982 واتفاقية للحوالات البريدية في عام 1986 ومثلها لتشجيع وحماية الاستثمارات في عام 1988.

لكن الوضع تبدل في التسعينات اذ شهدت العلاقات تطورا غير مسبوق في اعقاب تحرير الكويت من براثن الغزو العراقي في عام 1991 وعودة الشرعية الكويتية مع الاعتراف الدولي بسيادة الكويت واستقلالها.

وما عزز هذا التطور هو الموقف المشرف للقيادة التركية التي نددت بالغزو العراقي للكويت منذ ساعاته الاولى وطالبت بعودة الحق الكويتي كما ساهمت مع قوى التحالف الدولي في تحرير البلاد من نير الاحتلال العراقي في عام 1991.

وعرفانا من الكويت لهذا الموقف المشرف حرصت القيادة السياسية الكويتية على اقامة علاقات متميزة مع تركيا في المجالات المتبادلة سياسيا واقتصاديا وتجاريا وثقافيا وسياحيا وطبيا وفي الطاقة والنقل والدفاع والامن والاعلام.

وخطت الكويت نحو توقيع اتفاقية للتعاون القانوني والقضائي في عام 1997 واتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي واخرى للتعاون التجاري واتفاقية تعاون بين المقاولين في العام نفسه.

وتوج عام 1998 بتوقيع اتفاقية تعاون بين غرفة تجارة وصناعة الكويت واتحاد الغرف التجارية والصناعية التركية وهي الاتفاقية التي ساهمت في تشجيع القطاع الخاص الكويتي على دخول السوق التركية واقامة مشاريع مشتركة مع القطاع الخاص التركي.

وبلغت حصيلة الاتفاقيات التي وقعتها دولة الكويت مع تركيا حتى الان 27 اتفاقية ومذكرة تفاهم كان ابرزها سبع اتفاقيات ابرمت خلال زيارة صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح لتركيا في مارس من عام 2008 في زيارة هي الاولى من نوعها لهذا البلد منذ تولي سموه مقاليد الحكم في عام 2006.

وشملت هذه الاتفاقيات مجالات عدة من بينها اتفاقية التعاون الاقتصادي واتفاقية التعاون العلمي الفني واتفاقية تشكيل لجنة عليا مشتركة للتعاون بين الكويت وتركيا وهي اللجنة التي ستعقد دورتها الاولى في الكويت العام المقبل برئاسة وزيري خارجية البلدين علاوة على اتفاقية التعاون في المجال الصحي واخرى في مجال تبادل الايدي العاملة.

واستمرت المشاورات بين البلدين لرفع مستوى العلاقات العسكرية بين جيشيهما وتكللت في عام 2009 بتوقيع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال تبادل الخبرات والتدريب والتعليم العسكري واجراء المناورات.

ويعتبر عهد سمو الامير الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح هو الابرز على صعيد اتفاقيات التعاون المبرمة مع تركيا اذ بلغ عددها في عهد سموه حتى الان 13 اتفاقية ومذكرة تفاهم تركزت على تقوية العلاقات في المجالات التي كان التعاون فيها محدودا.

ونظرا للنمو الهائل للاقتصاد التركي في السنوات الاخيرة فقد برز الاهتمام الرسمي الكويتي بتشجيع التبادل التجاري والاستثماري مع تركيا لا سيما مع مطلع عقد التسعينات ودخول الهيئة العامة للاستثمار في قطاعات اقتصادية مربحة.

وبحسب الارقام الرسمية التركية فإن استثمارات هذا الصندوق السيادي تنوعت ما بين العقارات ومراكز التسوق الى القطاع المصرفي والاسهم القيادية في البورصة التركية الى جانب قطاعات خدمية في مجال النقل الجوي.

واظهرت هذه الارقام التي نشرتها وزارة الاقتصاد التركية لهذا العام ان للهيئة العامة للاستثمار استثمارات تزيد على 1.56 مليار دولار في حين تبلغ استثمارات القطاع الخاص الكويتي حوالي 2.5 مليار دولار.

ويبلغ عدد الشركات الكويتية المستثمرة بشكل مباشر في السوق التركية حوالي 80 شركة تتوزع استثماراتها في عدد من القطاعات من اهمها المصارف ومبيعات التجزئة والعقارات واخيرا القطاع الصناعي في مجال صناعة الحديد والصلب.

ويعد بيت التمويل الكويتي من اكبر المجوعات الاستثمارية واقدمها في السوق التركية عبر البنك الكويتي التركي اكبر البنوك التي تتوافق تعاملاتها مع الشريعة الاسلامية في تركيا الى جانب مجموعة الشايع لمبيعات التجزئة والملبوسات الجاهزة ومجموعة الساير لصناعة الحديد والصلب.

وكان اخر الداخلين الى السوق التركية بنك برقان الذي استحوذ على مصرف «يورو بنك-تكفن» الاوروبي التركي المشترك في صفقة بلغت قيمتها اكثر من 350 مليون دولار في يناير الماضي وليعمل هذا المصرف تحت علامة جديدة وهي بنك برقان- تركيا.

ويعد القطاع العقاري في تركيا من القطاعات الواعدة والجاذبة للاستثمارات الكويتية بعد ادخال الحكومة تعديلات قانونية سمحت بموجبه لمواطني الدول الخليجية بالتملك المباشر والحر للعقارات بعدما كان التملك مقصورا على مواطني الدول التي تتعامل بالمثل مع المواطنين الاتراك.

■ القيادة السياسية حرصت عرفانا بهذا الموقف المشرف على إقامة علاقات متميزة مع تركيا

واظهرت البيانات الرسمية التركية لعام 2013 ان المواطنين الكويتيين من الاوائل عربيا والاعلى نسبة بين الجنسيات الاخرى في تملك العقارات بكافة أنواعها خصوصا في المناطق المشهورة سياحيا اذ آتوا في المرتبة الخامسة من حيث عدد العقارات المستملكة من الاجانب في تركيا.

كما تظهر هذه البيانات زيادة مضطردة في اعداد السياح والمصطافين الكويتيين في تركيا خلال السنوات الاخيرة حيث تجاوز العدد حوالي 60 الفا في العام الماضي مع توقعات بان يصل الى 100 الف في غضون عامين.

ويعود السبب وراء هذا الاقبال السياحي الى موقع تركيا الجغرافي الذي يتوسط الشرق والغرب وتميز مناخها بالاعتدال طوال السنة بالاضافة الى خصائصها المماثلة لخصائص شعوب دول الخليج العربي من الناحية الاجتماعية والثقافية.

والى جانب التقارب الثقافي والاقتصادي والسياسي فهناك تعاون بين البلدين في مجال القروض الانمائية والمنح اذ قدمت الكويت عبر الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية قروضا لتركيا تجاوزت قيمتها 360 مليون دولار.

وشهد عام 1979 انطلاقة هذا التعاون حينما قدم الصندوق قرضا ميسرا لتمويل مشروع مد خطوط الكهرباء عبر مضيق البوسفور الذي يفصل شطري مدينة اسطنبول.

وتوالت القروض الانمائية طوال السنوات اللاحقة ليصل عددها الى 12 قرضا كان آخرها لتمويل برنامج اعادة اعمار المناطق المتضررة من زلزال «فان» الذي ضرب شرقي تركيا عام 2011.

وحقق الميزان التجاري بين البلدين في السنوات الخمس الأخيرة قفزة في الارقام لصالح الكويت بعدما كان الميزان لصالح تركيا اذ تشير الارقام لعام 2011 الى ان مجموع الصادرات التركية الى السوق الكويتية بلغت 297 مليون دولار في حين بلغت الصادرات الكويتية 404 ملايين دولار.

كما بلغ حجم التدفق الاستثماري من الكويت على تركيا لعام 2011 ما يصل الى 892 مليون دولار مع توقعات ان يسجل حجم هذا التدفق 900 مليون دولار خلال العام الحالي.

ورغم عدم رضا تركيا على حجم التبادل التجاري فإن تفعيل بعض الاتفاقيات الموقعة بين البلدين والمتوقعة خلال زيارة سمو امير البلاد الى تركيا قريبا من شأنه ان يساهم في رفع مستوى التبادل في السنوات القليلة المقبلة لا سيما مع المشاريع التنموية الكبيرة التي تطرحها الحكومة الكويتية والتمدد العمراني في البلاد وازدياد الطلب في السوق الكويتية.

تتمات

الداخلية: أي شغب

الاعيرة النارية في الهواء بهدف استفزاز قوات الامن المتواجدة هناك، لتادية واجبها في حفظ الامن والنظام وتطبيق القانون، كما قام بعضهم باطلاق الألعاب النارية الخطرة وغير المرخصة، باتجاه قوات الامن المتواجدة بالمنطقة، مما أدى الى تعرض عدد من رجال الأمن للاصابة واستدعى نقلهم الى المستشفى لتلقي العلاج».

اضافت الوزارة انه «في ظل الخروج على القانون والنظام الذي وقع مساء امس الأول في الأندلس، قامت مجموعة من المتظاهرين بحرق الممتلكات العامة وترهيب المواطنين والمقيمين، وشل حركة المرور وتعطيل المصالح في المنطقة، اضافة الى منع رجال الادارة العامة للاطفاء من أداء واجبهم»، مشيرة إلى انه قد تم القاء القبض على بعض المتظاهرين المتورطين في هذه الأعمال وإحالتهم الى جهات الاختصاص.

وأكدت وزارة الداخلية في بيانها «إدانتها الشديدة لوقوع مثل هذه الاحداث المؤسفة التي تشكل خروجا على القانون»، مشددة على ان «اية مظاهر للشغب والعنف والتحريض عليه، والخروج على القانون والنظام العام ستتم مجابهتها بكل حزم وحسم، لمنع تكرار مثل هذه الممارسات، للحيلولة دون المساس بأمن وسلامة الوطن والمواطنين والمقيمين، وحفاظا على المرافق والممتلكات العامة والخاصة والمصالح العليا للبلاد».

واهابت الوزارة بجميع المواطنين والمقيمين «التعاون مع اخوانهم رجال الامن، الذين ما حضروا الا لحمايتهم والحفاظ على الممتلكات الخاصة والعامة، في ظل دولة الدستور والقانون».

من جهته أصدر مكتب مجلس الأمة بيانا بشأن الأحداث التي جرت خلال اليومين الماضيين قال فيه: «إن مجلس الأمة، وهو الحريص على احترام الدستور، ليؤكد على ضرورة الالتزام بالثوابت التي انبنى عليها، والتي عاش الشعب الكويتي في ظلها منذ بداية العهد الدستوري عام 1963، فقد نأى الدستور برئيس الدولة عن أي مساءلة سياسية وجعل ذاته مصونة لا تمس، وأبعده عن مسببات التبعة بالنص على أنه يتولى سلطاته بواسطة وزرائه».

وأكد مكتب المجلس في بيانه أن «نصوص قانون الجزاء جاءت لتجرم أي عيب في ذات الأمير، أو تطاول على مسند الإمارة، وأعضاء مجلس الأمة، وهم الممثلون الشرعيون للشعب الكويتي الكريم، يؤكدون توقيرهم ودعمهم لحضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى، ويرفضون أي تعد أو تطاول عليه أو مساس بسموه، سواء بالقول أو بالكتابة أو بغيرهما».

اضاف أن «الدستور أكد استقلال السلطة القضائية، وأنه لا سلطان لأي جهة على القاضي في قضائه، ولا يجوز بحال التدخل في سير العدالة، فالحكم القضائي له احترامه وقداسته ولو لم يكن حكما نهائيا، باعتباره عنوان الحقيقة التي لا يجوز نقضها أو إهدارها إلا بإتباع الإجراءات القضائية المقررة، وأي اعتراض على الحكم القضائي، مدنيا كان أو جزائيا، متى كان نافذا، هو اعتراض على دولة القانون ومساس بإحدى المؤسسات الدستورية، وهو ما لا يليق بدولة الكويت التي لها أن تزهو بدستورها وبنظامها الديمقراطي، والقضاء الكويتي الشامخ اتسم دائما وباعتراف الجميع، وكما تدل عليه أحكامه، بالحيدة والغيرية والنزاهة الكاملة».

وأوضح البيان أيضا أن «مكتب مجلس الأمة يدعم قيادات وزارة الداخلية، وهم الأعين الساهرة على حماية المجتمع، ويشيد بجميع الإجراءات التي اتخذتها وزارة الداخلية لتنفيذ الأحكام القضائية الجزائية المشمولة بالنفاذ، أيا كان أشخاص المدانين فيها، وأيا كانت العقوبة المحكوم بها، فجميع المواطنين أمام القانون سواء، والقانون يسمو ولا يسمى عليه، ويعلو ولا يعلى عليه، والطريق متاح للمحكوم عليهم لمراجعة الحكم بالطرق القانونية المقررة استئنافا وتمييزا».

بدوره ناشد النائب سعد البوص رئيس مجلس الوزراء بالإنابة وزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود التعامل بحكمة مع القضايا الحساسة والتي تؤدي إثارتها إلى تهييج الشارع، مؤكدا أنه «إذا غابت الحكمة حضر الشيطان».

وقال البوص في تصريح للصحافيين أمس: «ان تنفيذ أمر القبض على مواطن محكوم بالسجن لا يستدعي كل هذه الضجة، ولا يتطلب إقحام القوات الخاصة في أمر كهذا»، مشيرا إلى أن «القوات الخاصة تستدعى عندما يتعرض أمن البلد للخطر، وعندما تهدد أرواح الناس، وعندما تكون هناك عناصر إرهابية أو إجرامية تعمل على التخريب وزعزعة الأمن».

وأشار الى أن «المحكومين بالسجن عادة ما يتم منعهم من السفر، ومن ثم فان عملية القبض عليهم وإيداعهم السجن هي عملية حتمية ومسألة وقت، إذا أحسنت الجهات المعنية التصرف وقامت بدورها المطلوب، ولا أرى أنها تتطلب كل هذه الضجة وهذا التهويل».

وتساءل البوص: «من سيكون المسؤول لو تعرض احد من المواطنين أو القوات الخاصة خلال الأحداث الأخيرة لأي أذى، وما هي العواقب المترتبة وردود الأفعال غير المنضبطة مقابلها، مشيرا الى أن غياب الحكمة والتصرف غير المدروس ينطوي عليه عواقب وخيمة وأمور لا تحمد عقباها، وتخلق أجواء من الفوضى يستغلها المتربصون بامننا وإستقرار وحدتنا».

وشدد البوص في ختام تصريحه على اهمية التروي وعدم التسرع في التعامل مع القضايا الحساسة لا سيما تلك التي تؤدي الى الإثارة والتهييج.

الراشد يلتقي

على صعيد منفصل اكد النائب ناصر المري ان طرح المشاريع الكبرى وفق نظام المزايدة المفتوحة شرط التزام الحكومة بالشفافية والعدالة سينهي اسلوب الاحتكار والترتيبات «الخفية».

مشيرا الى ان هناك حزمة من القوانين الاقتصادية التي سيتم تعديلها وستؤدي الى تحريك عجلة الاقتصاد الوطني.

واوضح المري في تصريح صحافي بمجلس الامة «امس» ان المجلس مقبل على اقرار حزمة من القوانين الاقتصادية والتي تعكف اللجنة المالية حاليا على الانتهاء من ادخال التعديلات اللازمة على مجموعة من القوانين وهي المناقصات العامة والشركات والوكالات التجارية و P.O.T وهيئة سوق المال والتراخيص الصناعية والتجارية والضرائب والرسوم وحماية الاستثمار والتامين الصحي، إضافة إلى التعجيل من تنفيذ الخطط الاسكانية ومعالجة القضية التعليمية.

واضاف المري ان هذه القوانين سيكون لها مردود ايجابي كبير على تنفيذ المشاريع الكبرى لافتا الى ان البلد تحتاج الى تحسين الاداء وخفض التكاليف من خلال تفعيل قانون الخصخصة لمرافق القطاع العام ليتم تحويلها لمصدر ايراد لخزينة الدولة، ودعا المري الى طرح المشاريع الكبرى عبر مزايدة مفتوحة 25 في المئة للمشغل العالمي و24 في المئة اكتتاب عام دولي و27 في المئة توزع على المواطنين و24 في المئة للجهات الحكومية بشرط ان تكون المزايدة وفق العدالة والشفافية التي تنهي اسلوب الاحتكار والترتيبات الخفية.

لجنة جسر

تستدعي اعادة التحقيق، وأضاف في تصريح مقتضب انه وبعد الاجتماع مع المستشارين ومواجهة الملفات والمحاضر ومراجعة ملامح التقرير النهائي فستقوم باستيفاء بعض البيانات، تمهيدا لاستدعاء وزير ووكيل وزارة الاشغال لاستكمال التحقيق.

وقال: اننا نقوم حاليا بترجمة محضر جلسة مناقشة مستشار شركة Kwoi، وذلك في اطار استكمال التحقيقات، تسييرا الى ان الايام المقبلة ستكون مفصلية في هذا التحقيق.

«الصحية»: إنجاز

اجتماع اللجنة امس ان اللجنة اعدت تقريرها حول القانون الذي يتكون من 4 مواد بعد اجتماعها مع ممثلي وزارة الصحة في اجتماع سابق.

وبين ان التقرير جاهز ولكن اللجنة بصدد دراسة مدى الحاجة لإحالة القانون إلى اللجنة التعليمية لبحث المواد المتعلقة بالاعلام أو ان يحال الى المجلس مباشرة لادراجه على جدول الأعمال.

واوضح ان التعديلات تتضمن العقوبات التي ستفرض على المؤسسات الاعلامية والشركات المعلنة سواء بالسجن او العقوبات المالية مع جواز اغلاق الصحيفة او القناة الاعلامية التي تنشر هذه الاعلانات غير المرخصة، وكذلك سحب التراخيص، والضبطية القضائية التي ستمنح لموظفي الاعلام.

واشار الى ان اللجنة المكلفة بالتحقيق في العلاج بالخارج اعدت مجموعة من الاسئلة التي ستوجه الى وزارتي المالية والصحية للحصول على معلومات بشأن الحالات المبتعثة للعلاج في الخارج والحالات التي تم رفضها وما هو تصنيفها.

ولفت الى ان اللجنة ستجتمع الثلاثاء المقبل بحضور رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية وممثلي الجمعيات التعاونية لسماع وجهات نظرهم في المواد المتعلقة بقانون الجمعيات التعاونية والتعديلات المطروحة على القانون.

من جانب آخر اكد شمس ان النواب حصلوا على وعد من وزير الكهرباء والبلدية بايصال التيار الكهربائي لأصحاب الأراضي السكنية في منطقة الفنيطيس لمنحهم تراخيص البناء مع بداية النصف الثاني من هذه السنة، وسيتم إيصال التيار الكهربائي مع انتهاء مدة البناء.

«البلدية» تحذر

حول موضوع بيع الشقق السكنية في مناطق السكن الخاص ان المواطنين والمقيمين مدعوون أيضا للتاكد من مدى مطابقة العقارات أوالوحدات السكنية للمخططات الهندسية المعتمدة من البلدية قبل ابرام عقود البيع او الايجار لئلا يتحملوا تبعات أي تجاوزات.

واضاف ان اقامة مباني سكن استثماري وبيع الشقق في مناطق السكن الخاص بصورة مخالفة للوائح وانظمة البلدية يعرض المشتري الى اشكال قانوني لن يزول الا باعادة وضع المبنى لما كان عليه حسب المخططات وازالة أسباب المخالفات كما يترتب على تلك المخالفات قيام البلدية بتغريم المخالفين وقطع التيار الكهربائي عن تلك العقارات التي حول ملاكها استخدامها الى مباني سكن استثماري.

واوضح ان البلدية اتخذت العديد من الاجراءات اللازمة لقطع التيار الكهربائي عن هذه المباني المخالفة لافتا الى ان القرار الوزاري رقم 206 لسنة 2009 الخاص بشأن تنظيم أعمال البناء والجداول الملحقة به شدد في مادته الاولى على عدم جواز انشاء مبان أو اقامة أعمال أو توسعتها أو تعليتها او تدعيمها او هدمها او ترميمها او تعديلها او تغيير بمعالم أي عقار بحفره أو ردمه او تسويته الا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من البلدية.

وذكر انه بناء على ذلك فانه لدى قيام مالك العقار بأي من الاعمال التي حددتها المادة الاولى قبل الحصول على ترخيص بذلك من البلدية فانه يعرض نفسه للغرامة المالية ووقف الاعمال المخالفة وعدم ايصال التيار الكهربائي او قطعه عن تلك الاعمال في حال ايصاله الى حين الفصل في الدعوى اضافة الى عدم اصدار شهادة اوصاف العقار او اي من اجزائه.

وبين انه كثيرا ما تظهر مشكلات ذات علاقة بمواد القرار في مباني السكن الخاص بوجه عام وذلك عندما يطلب مالك العقار اصدار شهادة أوصاف او كتب ايصال او تقوية التيار الكهربائي ويتبين للمهندس المسؤول او مراقب البناء المختص بعد الكشف وجود مخالفات في العقارات أوبعض اجزائه ما يتسبب بعدم امكانية اصدار شهادة الاوصاف او كتب ايصال التيار الكهربائي.

واضاف ان المالك يفاجأ بان الاجزاء التي قام ببنائها او تعديلها غير قابلة للترخيص وبالتالي يتكلف أموالا وخسائر كان بامكانه تجنبها اضافة الى ما يصاحبها من تاخير في انجاز المعاملة الى حين اعادة العقار الى وضعه طبقا للتراخيص الصادرة له. من جانبه حذر مدير فرع بلدية محافظة حولي المهندس فهد الفهد من التعامل مع مكاتب بيع الشقق المجزأة في مناطق السكن الخاص باعتبار انها غير مرخصة بلديا وانما تباع على أنها شقق نظام استثماري ما يجعل المشتري في حالة المخالف لانظمة ولوائح البلدية المرعية بهذا الشان عند ارادة التصرف بها مستقبلا حيث انها ليست ملكا للمشتري الجديد لانها أساسا ملك مشاع وجزء من بقية البيت المجتزأة منه. وقال المهندس الفهد ان مخططات البلدية الأساسية يجب أن تكون هي المعتمدة وليست التي يعرضها بعض مكاتب السمسرة الخاصة ببيع العقارات والشقق مبينا أن شهادة الاوصاف التي استخرجت في الاصل هي للبيت ككل وليست للشقة المتداولة بيعا وشراء ما سيوجد مشكلة بين الملاك الجدد والبائعين على أساس غير قانوني في بيع شقق ليست مرخصة بلديا.

ودعا الراغبين بشراء شقق جديدة الرجوع الى البلدية للتاكد من مخططها الأساسي قبل الوقوع في أي مشكلة مستقبلا مبينا ان بعض ملاك الشقق الان قبل مبايعة المشتري الجديد يستخرجون شهادة أوصاف وترخيصا لمبناهم الجديد الخاص ثم يقومون بايصال التيار الكهربائي اليه وتجزئته وبيعه على انه شقق للبيع «وهذا مخالف للقانون وتحرر بشأنه المخالفة ويقطع التيار الكهربي في حال عدم الاستجابة لوقف المخالفة او ازالتها».

وأشار الى ان هناك اعلانات تجارية في عدد من وسائل الاعلام تسوق لهذا الشيء «ونحن بصدد متابعتها ومراقبتها واستعنا بالمباحث للكشف عن تلك البيوع المشبوهة التي تحول السكن الخاص الى استثماري بدون وجه حق وبشكل مخالف للقانون».

«التطوير» تفوز

القائمة المنافسة 1499 صوتا، كما فاز أعضاء القائمة بجميع المناصب في عضوية مجلس إدارة الجمعية.

وقد أسفرت الانتخابات التي جرت يوم أمس الأول «الأربعاء» على فترتين صباحية ومسائية بمقر الجمعية، وأعلنت نتائجها رسميا في وقت متأخر من الليل، عن فوز كل من: المركز الأول هيثم احمد الكندري وحصل على 1812 صوتا، وفي المركز الثاني حل محمد فهيد السبيعي 1810 صوتا، ثالثا فيصل دويح العجمي بـ1807 أصوات، في المركز الرابع حلت المهندسة عذاري غازي العتيبي وحصلت على 1789 صوتا، والمركز الرابع مكرر «خامسا» حصده مطلق نايف العتيبي بحصوله على 1789 صوتا أيضا، في حين جاء بالمركز السادس احمد سالم طحيشل العازمي بحصوله على 1770 صوتا، وفي المركز السابع حل علي مسعود الرشيدي 1752 صوتا، بالمركز الثامن حلت المهندسة زينب سلمان محمد بحصولها على 1770 صوتا، وتاسعا نواف رميح تركي المطيري – 1725 صوتا، وحل المهندس علي دشتي بالمركز العاشر بحصوله على 1667، وجاء احتياطيا أول من القائمة المنافسة فلاح السبيعي بحصوله على 1644، واحتياطيا ثانيا هاني المذكور 1528 صوتا.

الإمارات: ضبط

وسلامة مواطنيه والمقيمين على أرضه وتقوم بتجنيد اشخاص والترويج لأعمال تنظيم القاعدة».

وتابعت «وكانت تمده «تنظيم القاعدة» بالأموال وكانت تقدم له الدعم اللوجستي وتسعى لمد نشاطها إلى بعض الدول الإقليمية».

وأشار مصدر اماراتي إلى أن نيابة أمن الدولة ستباشر التحقيقات مع المتهمين حال انتهاء الإجراءات تمهيدا لتقديمهم للمحاكمة.

والى البحرين حيث اعتقلت البحرين العديد من المتهمين بسرقة وحرق سيارات وسط اجراءات أمن مشددة في المملكة قبل بدء بطولة جائزة البحرين الكبرى ببطولة العالم فورمولا 1 للسيارات التي تعتبرها المعارضة فرصة للترويج لحملة للمطالبة بالديمقراطية.

ويشاهد الملايين البطولة وهي أكبر حدث رياضي تستضيفه البحرين وتأمل الحكومة في تحقيق نتائج إيجابية من سباقات هذا العام رغم استمرار الاضطرابات في البلاد.

وشهدت الدولة الخليجية التي تستضيف الاسطول الخامس الأمريكي اضطرابات منذ اندلاع احتجاجات مطالبة بالديمقراطية في أوائل عام 2011 ما يضعها في الخطوط الأمامية على جبهة صراع اقليمي بين إيران الشيعية ودول عربية سنية.

وقالت وزارة الداخلية في بيان أصدرته في وقت متاخر امس الاول إن الإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية قبضت على خمسة من «الإرهابيين المتهمين بارتكاب جرائم إرهابية في مناطق متفرقة من المملكة».

ونقلت الوزارة في بيانها عن المدير العام للإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية أن «رجال الشرطة ألقوا القبض، خلال اقل من 48 ساعة، على المتهم بارتكاب العمل الإرهابي المتمثل في إحراق وتفجير سيارة عند المرفأ المالي يوم الأحد الماضي».

وأوضح المسؤول أنه «كشف عن ملابسات عدد آخر من القضايا الإرهابية وقبض على المتهمين بارتكابها، حيث قبض على أربعة من المتهمين بعمل إرهابي تمثل في سرقة وحرق سيارة بوسط أحد دوارات «ميادين» مدينة حمد، كما قبض على أحد المتهمين في القضية الإرهابية المتمثلة في إغلاق شارع عيسى الكبير، وإلحاق أضرار بسيارة مواطن».

أمريكا: مقتل

أسبابه حتى الآن حصل في بلدة «وست» القريبة من مدينة واكو بولاية تكساس والتي يقطنها نحو 2700 نسمة وتبعد نحو 130 كيلومترا عن مدينة دالاس.

وأضافت وسائل الاعلام ان الانفجار الذي وقع في مصنع «ويست فيرتلايزر» للأسمدة يرجح بحسب التقارير ان يكون ناجما عن حادث نتيجة تواجد مواد كيماوية خطيرة في داخله وليس عن عمل ارهابي في وقت لم تتمكن أي جهة رسمية من تحديد ماهيته حتى الآن.

وقد تسبب الانفجار باندلاع حرائق والحاق أضرار بالمباني المحيطة ومن بينها دار للعجزة وملعب رياضي أصيب فيهما عدد من الأشخاص.

ليبيا: إطلاق

وقال مصدر لوكالة الأنباء الفرنسية إن «الطائرة أصيبت برصاصة طائشة يعتقد بأنها أطلقت بمناسبة أفراح بعرس قرب المطار. ولم يصب أي من الركاب، والحمد لله انها لم تصادف خزان وقود الطائرة».

وأوضح المصدر أن الطائرة القادمة من بنغازي في شرق ليبيا إلى طرابلس استطاعت الهبوط بأمان على أرض المطار.

وقد أكد رضا عبد الله وهو مسؤول بالمطار أن تحقيقا فتح في القضية من أجل معرفة هل كان إطلاق النار حادثا عرضيا أم هجوما متعمدا؟ مضيفا أن الطائرة أوقفت لأغراض التحقيق في حين أن المطار يعمل بشكل طبيعي.

وقال مصدر بشركة طيران البراق التي تملك الطائرة –وهي من طراز بوينغ 737- أن الطائرة كانت على بعد بضعة كيلومترات من مطار العاصمة حينما وقع الحادث في الساعات الأولى من المساء، وأوضح أنها أصيبت في الجانب الأسفل من المقدمة في المرحاض أثناء استعدادها للهبوط في مطار طرابلس وهبطت بسلام بعد ذلك.

وأضاف مصدر ثان في الشركة «لا نعرف على وجه الدقة ماذا حدث، لكننا نعتقد بأنه كان إطلاق نار عارضا، وقد تم تعزيز إجراءات الأمن في المطار ولم يعثر حتى الآن على شيء مريب».

يشار إلى أن إطلاق النار أثناء الاحتفالات حدث متكرر في ليبيا بعد الحرب، حيث أصبحت البلاد تزخر بالأسلحة التي خلفتها الحرب عام 2011 بعد الإطاحة بمعمر القذافي.